أ. مها محمود
باحث بمركز سيف بن هلال لدراسات وأبحاث علوم الطاقة

الأهمية الاقتصادية لحقل الدرة

مقدمة:

بلا شك تحتل مصادر الطاقة أهمية قصوى في تشكيل ملامح المشهد الاقتصادي والسياسي، ولها انعكاسات شديدة الأهمية على العلاقات الدولية، حيث كانت ولا تزال مصدرًا هاماً للأزمات والحروب الإقليمية، و لا يمكن تصور استمرار رفاهية الدول الصناعية دون ضمان المنافذ إلى موارد الطاقة المختلفة. وتعد قضية الطاقة حالياً من أهم القضايا التي تحتل مكانة هامة في العلاقات الدولية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، كما يتوقع العديد من الخبراء في كافة المجالات بأن الطاقة هى القضية التى ستهيمن على مائدة النقاش الدولي والسياسي المستقبلي للدول فيما بينها.

وينبع ذلك الاهتمام من الدور المحوري الذي تلعبه مصادر الطاقة منذ بدايات القرن العشرين؛ نظراً لإسهامها بشكل قوي في النمو الاقتصادي في المجتمعات المنتجة والمستهلكة. والدور المحوري الذي تلعبه بين المنتجين، شركات أو دول، وبين المستهلكين، أفراداً أو حكومات، في مراحل الأزمات والاستقرار، وقد أدى ذلك الدور، وطبيعة العلاقات التي نشأت في المراحل التاريخية، والتبادل عبر الحدود، والعلاقات الدولية التي تكونت في إطار ذلك، إلى اكتساب مصادر الطاقة هالة إعلامية وسياسية كبيرة.

وفي هذا الإطار يفرض موضوع عدد المجلة الحالي أهميته والذي سنتناول فيه بالتحليل ما يخص أحد الحقول الهامة للنفط والغاز الطبيعي وهو «حقل الدرة» والذي يشكل بؤرة صراع طويل امتد لعقود بين ثلاث دول وهى «السعودية و الكويت و إيران»، وعلى الرغم من أهمية الحقل، واكتشافه منذ سنوات طويلة، وأنه كان من المفترض أن يعمل منذ فترة طويلة، لكن ما تسبب في تأخره هو موقعه الحدودي الذي جعله محل نزاع.

وهـذا حيـث يقـع حقـل الـدرة فـي المنطقـة البحريـة المتداخلـة التـي لـم يتـم ترسـيمها بيـن دولتـي الكويـت وإيـران، ويمتـد علـى طـول الحـدود المشـتركة بيـن الكويـت وإيـران والعـراق، ويأخـذ الحقـل شـكل مثلـث مائـي، ينقسـم إلـى ثلاثـة أقسـام، القسـم الأول يقـع فـي الميـاه الإيرانيـة مـن الجهـة الشـمالية، والقسـم الثانـي ضمـن الميـاه الكويتيـة، أمـا الثالـث، وهـو الجـزء الجنوبـي، فيقـع فـي ميـاه المنطقـة المشـتركة بيـن الكويـت والسـعودية.

الأهمية الاقتصادية لحقل الدرة:

تـدور نظريـات العلاقـات الدوليـة جميعهـا فـي إطـار محاولاتهـا للتركيـز علـى الأمـن الاقتصـادي، خاصـةً الطاقـة؛ لأن أغلبيـة الـدول الكبـرى فـي العالـم صـارت تعتمـد علـى قوتهـا الاقتصاديـة أكثـر مـن قوتهـا العسـكرية، ممـا جعـل الأهميـة الاقتصاديـة فـي ظـل المتغيـرات الدوليـة الجديـدة تـزداد بقـوة. ونظـراً لكـون الطاقـة أحـد أهـم مكونـات الأمـن الاقتصـادي، فهـى تعـد مصـدرًا اقتصاديًـا حيويًـا وهدفـاً اسـتراتيجيًا يسـعي الجميـع إلـى امتلاكـه، فأهميـة قطـاع الطاقـة كـذراع قـوي للأمـن القومـي للدولـة تكمـن فـي كونـه أحـد أبـرز مسـائل الأمـن الداخلـي. وبشـكل عـام، فـإن العلاقـات التـي تنشـأ بيـن الـدول المنتجـة المسـتهلكة لمصـادر الطاقـة، تخلـق حالـة مـن حـالات عـدم الاسـتقرار، خاصـةً إذا كان هنـاك عجـز فـي إمـدادات الطاقـة مـن قِبـل الـدول المنتجـة؛ ممـا يجعـل الـدول المنتجـة تمتلـك قـوة رادعـة دائمًـا.

ومـن جهـة أخـرى، يسـاعد امتـلاك مصـادر الطاقـة الـدول المنتجـة علـى اسـتخدام الطاقـة كسـلاح اسـتراتيجي إمـا بتوظيفـه بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر، ومـن منظـور آخـر، فمصـادر الطاقـة، كمـورد حيـوي واسـتراتيجي، تؤثـر فـى مكانـة الدولـة عالميـاً، وفـى مـدى اتباعهـا لسياسـة خارجيـة نشـطة، وموقعهـا فـي النظـام العالمـي. فالـدول الكبـرى تعطـي اهتمامـاً كبيـراً لـدور الطاقـة، وضـرورة تأميـن مصادرهـا منهـا حتـى لا تتأثـر صناعتهـا، وبالتالـي نموهـا الاقتصـادي. وعلـى الناحيـة الأخـرى، تعمـل الـدول المنتجـة والمصـدرة للنفـط والطاقـة علـى اسـتغلال تلـك الميـزة فـي سياسـاتها الخارجيـة وعلاقاتهـا الدوليـة بهـدف تحقيـق المنـاورة.

وجميـع دول العالـم خاصـةً القـوى العظمـى عالميـاً تسـعى إلـى امتـلاك مصـادر الطاقـة والتحكـم فـي مفاتيحهـا عالميـاً بهـدف تحقيـق الكثيـر مـن الأهـداف، فـي مقدمتهـا أن امتـلاك الدولـة لمصـادر الطاقـة تنعكـس آثـاره علـى سـرعة دوران عجلـة الاقتصـاد القومـي لهـا، وهـو الأمـر الـذي يعمـل علـى تعزيـز نفوذهـا وقوتهـا كدولـة ذات طابـع سياسـي واقتصـادي، ممـا ينعكـس علـى حضورهـا بشـكل فعـال وقـوي علـى المسـتويين الإقليمـي والدولـي، وهـو الأمـر الـذي يضمـن لهـا أيضـاً دوراً فعـالاً فـي القضايـا الدوليـة، إلـى جانـب أنـه مـع امتـلاك الدولـة لمصـادر الطاقـة ومنابعهـا تحصـل علـى مزايـا اقتصاديـة وسياسـية، ومـن أهمهـا ميـزة توفيـر عنصـر الأمـن، الـذي يأتـي مصاحبـاً لـه حـالات مـن الاسـتقرار السياسـي، يعتبـر ركيـزة أساسـية للتنميـة الاقتصاديـة والسياسـية فـي الدولـة، ممـا تنعكـس آثـاره علـى انطـلاق الدولـة خارجيـاً وتعزيـز سياسـتها الدوليـة.

وتأتي أهمية حقل الدرة للنفط والغاز من كونه يمثل نقطة نزاع بين كل من إيران والكويت والسعودية، حيث يمتلك حقل الدرة مخزوناً هائلاً من النفط والغاز، ويعتبر من أهم حقول الغاز في المنطقة، خاصة مع مشاريع تطوير الحقل المشتركة، وذلك من أجل تلبية الطلب على الغاز المتزايد في هذه البلدان. وقد تم اكتشاف الحقل عام 1960، و لم يتم استخراج النفط والغاز منه بشكل مباشر نتيجة الخلافات الدولية بين الدول المجاورة. ولا يرجع عدم استثمار الحقل لأسباب فنية، إنما يتعلق بأسباب خاصة بترسيم الحدود الخاصة بالمنطقة التي يقع فيها الحقل، والمشتركة بين كل من إيران والسعودية والكويت .

والمساحة الأكبر من هذا الحقل تقع في دولتي الكويت والمملكة العربية السعودية، حيث يقع ثلث الحقل الشمالي في المياه الإقليمية الإيرانية والثلث الجنوبي في المياه الإقليمية المشتركة الكويتية السعودية، كما يأخذ الحقل شكل المثلث المائي، إضافة إلى أن له أهمية جغرافية واقتصادية كبيرة، وذلك نظرًا لموقعه، هذا بالإضافة إلى كمية الغاز الضخمة التي يمتلكها .

ويمتلك هذا الحقل مخزونًا كبيرًا من النفط والغاز، حيث يقدر مخزونه بـ 300 مليون برميل نفطي، و11 تريليونًا من الغاز الطبيعي. و الشركة المسؤولة عن حقل الدرة النفطي هي الشركة الوطنية الإيرانية للنفط، وشركة عمليات الخفجي المشتركة (شراكة مناصفة بين الشركة الكويتية لنفط الخليج وأرامكو لأعمال الخليج). وقد بدأ النزاع حول هذا الحقل عندما منحت إيران حق التنقيب والاستغلال للشركة الإيرانية – البريطانية للنفط، وبالمقابل منحت الكويت الامتياز لشركة رويال داتش شل، وقد تداخل الامتيازان في الجزء الشمالي من الحقل.

وبلا شك فإن السعودية والكويت بحاجة إلى كل جزيء غاز يمكنهما إنتاجه، وقد تكون الكويت في حاجة إلى الغاز أكثر من السعودية، وذلك نظراً لكون السعودية أصبح لديها أكثر من مشروع للغاز الطبيعي وخلال سنوات قليلة ستضيف ملياري قدم مكعب يومياً من غاز الجافورة غير التقليدي، في ظل مساعي أرامكو لزيادة إنتاج الغاز، وهو ما سيجعل طاقتها الإنتاجية بلا أي شك فوق مستويات 23 مليار قدم مكعب يومياً خلال عقد من الزمان أو أقل؛ حيث بلغ إجمالي إنتاجها نحو 18 مليار قدم مكعبة يومياً بنهاية عام 2022. بينما دولة الكويت لا يوجد لديها كثير من الغاز الحر باستثناء بعض الغاز من المكامن الجوراسية، الذي يعتبر غازًا حامضًا ويحتاج لمعالجة أكثر لاستخدامه. كما تقوم الكويت بشراء 3,5 مليار مكعب من الغاز بسعر باهظ على الرغم من وجود الحقل وأحقيتها فيه، وكذلك قامت بإنشاء مراكز غالية الثمن من أجل تسييله، لذا فهي في أشد الحاجة لحقل الدرة، حيث يعد من الحقول الغازية الرئيسية التي تعول عليها الكويت بشكل كبير في توفير احتياجاتها المستقبلية من الغاز .

كما يأتي توجه الدولتين السعودية والكويت إلى الاستفادة من الحقل نابعاً من توجه المرحلة الحالية لكلا الدولتين من أجل العمل على تحقيق النمو الشامل الاقتصادي والحضاري في القطاعات الحيوية، واستكمال البنية التحتية لمتطلبات التكنولوجيا العالمية الجديدة، وحاجة المواطنين لتحقيق الازدهار المعيشي وتحديث أنماط الحياة. كما سيساهم تطوير الحقل في تنمية البلدين الكويت و السعودية خلال المرحلة المقبلة، في دعم النمو بمختلف القطاعات الحيوية في البلدين، باعتباره مخزناً منتظراً لإنتاج الغاز، و من المتوقع أن يقوم الحقل بتلبية نمو الطلب المحلي على الغاز الطبيعي وسوائله في السعودية والكويت، وبخاصة في ظل الحرب القائمة بين روسيا وأوكرانيا، حيث تعد روسيا من أكبر المصدرين للغاز والنفط في العالم، والخوف من توقف أو نقص تصدير الغاز والنفط بسبب الحرب، والحصار الاقتصادي المفروض على روسيا، كما أن الصراع القائم ما بين روسيا، وبين الغرب أوروبا وأمريكا من المتوقع أن يطول أجله، و أن يستمر حصار الغرب الاقتصادي لروسيا سنوات مقبلة.

هذا وتقدر قيمة الغاز والمكثفات البترولية في الحقل المكافئة لأسعار النفط الحالية ووفق تقدير الاحتياطيات المؤكدة من الغاز 25 تريليون قدم مكعب بما يعادل حوالي نصف تريليون دولار.

وتشهد تقديرات موارد الغاز الموجودة في الحقل اختلافًا كبيرًا، إذ يشير بعضها إلى أنه يوجد 60 تريليون قدم مكعبة، بينما هناك تقديرات أخرى بكونه يحتوى على 10–13 تريليون قدم مكعبة، و300 مليون برميل من النفط. كما تتباين تقديرات الإنتاج كذلك، فهناك تقديرات بنحو 800 مليون قدم مكعبة يوميًا، وأخرى بمليار قدم مكعبة يوميًا، و84 ألف برميل يوميًا من النفط. ووفقاً لبيان مشترك للسعودية والكويت، من المتوقع أن يؤدي تطوير حقل الدرة إلى إنتاج نحو مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميًا، وكذلك إنتاج 84 ألف برميل من المكثفات يوميًا.

هذا و تعمل المملكة العربية السعودية والكويت على زيادة إنتاج النفط الخام في حقول المنطقة المحايدة التي تشتركان فيها مناصفة بالقدرات الإنتاجية والاحتياطية لمدخرات النفط والغاز، وقد تراوحت صادرات النفط الخام من المنطقة المحايدة في 2021 من مستوى منخفض بلغ 158000 برميل في شهر أغسطس إلى أعلى مستوى عند 257000 برميل في نوفمبر، وطبقاً لبيانات تتبع الشحن من كبلر والتي أظهرت أن الصادرات تتجه بانتظام إلى الهند والصين وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة.

وفيما يخص حقول المنطقة المحايدة، التي تقع في الأراضي البرية والبحرية المشتركة بين دولتي الكويت و السعودية، فيتم تقسيم الإنتاج بالتساوي بين الدولتين، كما يتم تشغيل حقل الخفجي البحري من قبل شركة أرامكو لأعمال الخليج في المملكة العربية السعودية، وشركة نفط الخليج الكويتية، بينما يتم تشغيل حقل الوفرة البري من خلال شركة شيفرون العربية السعودية و شركة نفط الكويت. وقد استغرقت عمليات استئناف الإنتاج في حقل الخفجي مدة شهرين متدرجة لتبلغ طاقتها القصوى في نهاية 2020 نحو نصف مليون برميل يومياً، كما أعلنت الكويت عن الضخ التجريبي في حقل الوفرة في منتصف فبراير 2020، حيث بدأت شيفرون تعد لعمليات الإنتاج منذ ذلك الوقت، وذلك على إثر استلام الكويت رئاسة العمليات المشتركة في حقل الوفرة نهاية يناير 2020، والتي جاءت بعد اتفاق سعودي كويتي في ديسمبر 2019، نتج عنه تسهيل كافة السبل والمعوقات والاتفاق على عودة إنتاج حقلي الخفجي والوفرة .

هذا وتتميز المنطقة المقسومة المحايدة بين البلدين بأنواع من النفط الخام الحامض الثقيل الذي نقصت إمداداته العالمية بسبب تراجع العرض من إيران وفينزويلا ومناطق أخرى مضطربة. وتنفذ شركة شيفرون والشركة الكويتية لنفط الخليج من خلال العمليات المشتركة للوفرة أعمال استكشاف وتطوير المصادر البترولية وإنتاج البترول في الجزء اليابس من المنطقة المقسومة كما تقوم بتشغيل عدة حقول بترول منها الوفرة، وجنوب أم قدير، وجنوب الفوارس، وعرق، وشمال الوفرة، وحما، كما تقوم بصفة رئيسة بإنتاج الزيت الثقيل من عشرة مكامن. فيما تشمل العمليات المشتركة للخفجي استكشاف وتطوير وإنتاج النفط في المنطقة البحرية من المنطقة المقسومة المشتركة بين البلدين وتضم حقول النفط والغاز في مناطق الخفجي، ولولو، والحوت، والدرة .

وفيما يلي سنقوم بتسليط الضوء على دور قطاع الطاقة في الدول الثلاث المتنازعة على حقل الدرة لإيضاح مدى أهمية الحقل لكل دولة منها، والدور البارز الذي يقوم به قطاع الطاقة في النمو الاقتصادي في هذه الدول.

1- دور قطاع الطاقة في السعودية:

أولاً: قطاع النفط:

حظيت المملكة بمكانة قيادية في صناعة البترول العالمية، وقد وظفت هذه المكانة لتحقيق الاستقرار والتوازن في أسواق البترول العالمية، من خلال مشاركتها في تأسيس منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، مع كل من الكويت والعراق وإيران وفنزويلا وذلك عام 1960. كما شاركت في عام 1968 في إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك). وتتميز احتياطات البترول الضخمة في المملكة بأنها من بين الأقل تكلفة على مستوى العالم. وتمتلك المملكة 19٪ من الاحتياطي العالمي، و12٪ من الإنتاج العالمي، وأكثر من 20٪ من مبيعات البترول في السوق العالمية، كما تمتلك طاقة تكريرية تصل إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يوميًا، داخليًا وخارجيًا، وتقدر احتياطات البترول الثابتة في المملكة بنحو 267 مليار برميل. وقد برز الدور المؤثر للمملكة على صعيد الطاقة العالمية أثناء جائحة كورونا، حيث توصلت لاتفاق أوبك بلس التاريخي، وما تبع ذلك من جهودها لتعزيز التزام الدول بحصصها من الخفض، والتعويض عن الكميات الزائدة عن الحصص، وأثر التوصل لهذا الاتفاق على استقرار الأسواق العالمية.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية في السعودية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	37.901	49.161	47.409	44.456	40.32	23.956
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	20.005	23.617	28.084	24.329	15.978	23.686

المصدر: بيانات البنك الدولي.

ثانياً: قطاع الغاز:

يعد الغاز الطبيعي أحد الموارد الطبيعية الهامة في المملكة، التي تسعى وزارة الطاقة لتعظيم استغلالها، وذلك من خلال عمليات الاستكشاف والإنتاج والاستثمار، ويتم استخدام الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في السوق المحلية حيث يستخدم كوقود لمحطات توليد الكهرباء وإنتاج المياه المحلاة، إضافة لاستخدامه كمادة أساسية لعدد من الصناعات التحويلية، وكذلك كوقود في قطاعات صناعية أخرى. و تجدر الإشارة إلى أن المملكة تعد سابع أكبر سوق للغاز الطبيعي في العالم، وعلى الرغم من استطاعة شبكة الغاز الرئيسة القضاء على حرق الغاز المصاحب، فإن كثافة حرق الغاز في شعلات معامل الغاز تعد الأقل في العالم حيث إنها أقل من 1٪، وتهدف المملكة للتوقف التام عن الحرق الروتيني للغاز في الشعلات بحلول عام 2030م .

جدول يوضح إنتاج الكهرباء من مصادر الغاز في السعودية (كنسبة من الإجمالي)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج الكهرباء من مصادر الغاز الطبيعي (٪ من الإجمالي)	46.0318	52.4698	55.84	54.843	56.94	56.492	53.25	50.240
السنة	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**
إنتاج الكهرباء من مصادر الغاز الطبيعي (٪ من الإجمالي)	48.825	44.812	46.140	43.33	44.683	52.75	51.16	55.80

المصدر: بيانات البنك الدولي.

جدول يوضح إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.933	0.986	0.99721	1.0099	0.96400	0.84161
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.6833	0.8032	1.107	1.0798	1.277	1.715

المصدر: بيانات البنك الدولي.

ويتضح مما سبق أن مصادر الطاقة الحرارية مثل النفط والغاز الطبيعي تهيمن على مزيج توليد الطاقة في المملكة العربية السعودية مما يشير بصورة كبيرة لأهمية توافر مصادر الطاقة، والعمل على زيادتها. وفي عام 2020، تم إنتاج 340,9 تيرا واط/ ساعة من الكهرباء من الحرارة التقليدية، والتي تمثل 99,8٪ من إجمالي الكهرباء المولدة في البلاد. و في نهاية عام 2020، كان لدى السعودية 40,9 مليار طن متري من احتياطيات النفط الخام المؤكدة وكانت في المرتبة الثانية بعد فنزويلا. في نفس العام، بلغ إجمالي احتياطيات الغاز في البلاد 212,6 تريليون قدم مكعب. وقد شهدت السعودية في السنوات الأخيرة، زيادة في توليد الكهرباء من محطات الطاقة التي تعمل بالغاز، بينما شهدت انخفاضًا في توليد الطاقة من النفط الخام. ويعد هذا التحول نتيجة تحول الحركة العالمية للبلاد إلى مصادر طاقة أنظف. في عام 2020، بلغ توليد الكهرباء من النفط 132,8 تيراواط ساعة، بينما بلغ توليد الطاقة من الغاز الطبيعي 207 تيراوات ساعة. و في يناير 2022، أكملت شركة ضرمة للكهرباء إعادة تمويل 1,2 مليار دولار أمريكي لمحطة توليد الكهرباء PP11 التي تعمل بالغاز في المملكة العربية السعودية PP11، وهي محطة طاقة تعمل بالغاز تعمل بدورة مشتركة تبلغ 1730 ميجاوات على بعد حوالي 135 كيلومترًا غرب الرياض.

و قد بلغت نسبة إسهام أنشطة النفط الخام والغاز الطبيعي 32,7٪، تليها أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 14,2٪، تليها أنشطة الصناعات التحويلية ما عدا تكرير النفط بنسبة 8,6٪، ثم أنشطة تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة إسهام قدرها 8,2٪.

وخلال الربع الرابع من 2022 أسهم قطاع النفط السعودي بنحو 34,4٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للمملكة الذي سجل 1,023 تريليون ريال. وسجل الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة النفطية ارتفاعًا كبيرًا من 919,929 مليار ريال خلال 2021 إلى 1,608 تريليون ريال في 2022. وقد حققت إيرادات صادرات النفط السعودي في 2022 نسبة نمو سنوية بلغت 61,42٪، لتصل إلى أعلى مستوى لها منذ 2012. وقد ارتفعت قيمة صادرات النفط السعودي خلال 2022 إلى 326,16 مليار دولار، مقابل 202,05 مليار دولار في 2021.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة العربية السعودية للربع الأول من عام 2022 حقق ارتفاعًا هو الأعلى منذ عام 2011م حيث ارتفع بنسبة 9,6 ٪ على أساس سنوي. ويعزى هذا النمو إلى ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 20,4 ٪ وارتفاع الأنشطة غير النفطية بنسبة 3,7 ٪ بالإضافة إلى ارتفاع أنشطة الخدمات الحكومية بنسبة 2,4٪.

وقد وضعت المملكة العربية السعودية البرنامج الشامل لكفاءة الطاقة، وهو البرنامج السعودي لكفاءة الطاقة، استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية. و يشمل ذلك جميع القطاعات الرئيسة لاستهلاك الطاقة، فضلا عن إعطاء الأولوية لمجموعة من الجوانب المؤسسية وبناء القدرات، وشمل ذلك وضع إطار لسوق كفاءة الطاقة يشمل شركات خدمات الطاقة ومجموعة من التدابير التنظيمية لدفع السوق.

وتهدف المملكة بشكل أساسي لتقليل استخدام النفط والغاز في توليد الطاقة. ففي عام 2017، أطلقت الدولة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة (NREP)، وهي مبادرة استراتيجية في إطار رؤية 2030 ومبادرة الملك سلمان للطاقة المتجددة. ويهدف البرنامج إلى تعظيم إمكانات الطاقة المتجددة في البلاد. و في يناير 2020، أطلقت الدولة الجولة الثالثة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة. تألفت الجولة الثالثة من أربعة مشاريع للطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة توليد مجمعة تبلغ 1200 ميجاوات.

و تعد إمدادات النفط ذات أهمية جوهرية بالنسبة للمملكة، كما أن التدفق الثابت للنفط السعودي أمر أساسي للأسواق العالمية وللمملكة نفسها. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط الخام في العالم وتعتبر باستمرار أحد أكبر ثلاثة منتجين (إلى جانب كل من الولايات المتحدة وروسيا)، وتكمن أهمية الإنتاج السعودي للأسواق العالمية فى ضرورة أن تحافظ شركة النفط الوطنية أرامكو على وفرة إمدادات النفط الخام لتعويض أي تعطل في الإمدادات التي قد تنجم عن التخريب أو الأعطال الفنية أو الكوارث الطبيعية، كما تبذل المملكة جهوداً كبيرة لمواصلة دورها المستقر في السوق العالمية. وقد تجلت هذه الجهود في السنوات الأخيرة بقيادتها الحوار بين المستهلكين والمنتجين، واستضافتها للمقر الرئيسي لأمانة منتدى الطاقة الدولي في حي السفارات في العاصمة الرياض، ودعمها المالي للمبادرة. و يتواجد معظم الغاز في المملكة العربية السعودية (حوالي 57٪) في حقول نفط مصحوبة بالغاز، أي الحقول التي تحتوي على طبقات من النفط والغاز .

ومما سبق يتضح دور قطاعي النفط والغاز في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تعتمد السعودية في تمويل ميزانيتها العامة على الإيرادات النفطية، ولها دور مؤثر على السوق العالمي للنفط من خلال سياستها المتبعة وما تنتجه من احتياطي نفطي، جنبًا إلى جنب مع ارتفاع صادراتها النفطية، كما تساهم العوائد النفطية بشكل كبير في تطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يستتبعه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. كما يعد النفط من السلع الاستراتيجية، من هنا جاءت أهمية امتلاك مصادر النفط في السعودية.

2- دور قطاعي النفط والغاز في اقتصاد الكويت:

يمثل قطاعا النفط والغاز الطبيعي الثروة الطبيعية في دولة الكويت والمصدر الرئيسي لدخلها القومي. ومع بدء تصدير النفط بدأت مرحلة جديدة في اقتصاد البلاد لعب دور متزايد الأهمية في نمو الاقتصاد الوطني. وقد تم اكتشاف النفط بواسطة شركة نفط الكويت في حقل برقان، و لكن لم يتم تصدير أول شحنة نفط إلا عام 1946، بينما أنشئ في ميناء الأحمدي الرصيف الجنوبي ومعمل تكرير طاقته 25,000 برميل يوميًا، ومحطة لتوليد الكهرباء وتقطير مياه البحر في 1949، كما تم اكتشاف في الروضتين شمال الكويت عام 1955، وفي عام 1960 تم اكتشاف النفط غربي يرقات و بدأ الانتاج. وفي عام 1965 بلغت كمية النفط التي أنتجتها الشركات حتى هذا التاريخ مليار طن. وفي عام 1991 تم تصدير أول شحنة من النفط الخام الكويتي إلى الخارج بعد توقف نحو عام كامل بسبب الحرائق والتدمير الذي أحدثه الاحتلال العراقي، وقد بلغت تلك الشحنة 260 ألف طن. وفي أكتوبر عام 1999 وقعت الكويت وكوريا الجنوبية اتفاقيتين نفطيتين حول تعزيز التعاون النفطي من الكيروسين بين البلدين وقيام الكويت بتزويد كوريا بمقدار 210 ألف طن سنويا، وفي عام 2006 تم اكتشاف الغاز الطبيعي الحر في الكويت لأول مرة بكميات كبيرة. وفي 17 أغسطس 2009 أعلنت شركة ايكويت للبتروكيماويات بدء عمليات التشغيل التجاري لمصنع الإيثيل بنزين والستايرين مونيمر التابع للشركة الكويتية للستايرين بطاقة إنتاجية تصل إلى 450 ألف طن متري سنويًا، وهي المرة الأولى التي تنتج فيه هذه المادة في الكويت. وفي عام 2010 وصلت الطاقة الانتاجية لشركة نفط الكويت إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا لأول مرة كإنتاج فعلي. وفي عام 2011 بلغ عدد الناقلات في أسطول شركة ناقلات النفط الكويتية 24 ناقلة. وفي عام 2012 أعلنت شركة نفط الكويت توقيعها اتفاقية مع البنك الدولي للتقليل من معدلات حرق الغاز على مستوى العالم والاستغلال الأمثل لموارد الطاقة المتجددة. وفي 2013 تم اكتشاف حقل نفطي جديد بكميات تجارية من النفط والغاز، في منطقة كبد غرب الكويت، وفي عام 2014حققت شركة صناعة الكيماويات البترولية في عام 2014 أرباحًا صافية بلغت 230 مليون دينار وذلك بفضل استمرار شركات المشاركة بتحقيق نتائج مالية متميزة.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	48.190	58.368	57.412	55.55	53.239	36.448
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	31.673	36.009	44.0490	38.655	27.5816	

المصدر: بيانات البنك الدولي.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.6353	0.7003	0.7315	0.7843	0.731	0.864	0.6903
السنة	2016	2017	2018	2019	2020		
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	0.6903	0.74817	1.10292	1.1829	1.70268		

المصدر: بيانات البنك الدولي.

ويتضح من البيانات السابقة أن دولة الكويت تعتمد اعتمادًا كبيرًا على إيرادات الصادرات النفطية حيث يشكل قطاع النفط نحو 90٪ من إيرادات الصادرات، ويمثل صافي إيرادات الصادرات النفطية حوالي 40٪ من إجمالي الناتج المحلي. وتواجه الكويت، شأنها شأن كافة البلدان المنتجة للنفط، تغيرًا في عالم الطاقة، حيث أسفرت التحولات في اتجاهات العرض والطلب والتكنولوجيا عن ظهور عالم طاقة من أبرز ملامحه التقلب في أسعار النفط وعدم اليقين في السوق.

هذا و تعتمد الكويت اليوم اعتماداً شبه حصري على المنتجات النفطية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، حيث يشكل كلا صنفي الوقود حوالي نصف إجمالي الاستهلاك الأولي للطاقة. لكن فيما تعتبر الكويت مصدرًا للنفط فهي مستورد رئيسي للغاز المسال نتيجة القصور في تنمية احتياطياتها من الغاز. كما أنها لديها توجه لإحلال الغاز الطبيعي محل النفط في قطاع توليد الكهرباء بهدف الاحتفاظ بإيرادات الصادرات النفطية لتحقيق وفورات واستثمارها. كما تشمل الخطط الحكومية أيضًا زيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج توليد الكهرباء. ويعتبر التوسع في استخدام الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة محليًا جزءًا من خطة الحكومة للتصدي للتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ. غير أن الطاقة المتجددة تلبي أقل من 1٪ من الطلب على الطاقة في يومنا هذا.

3- دور قطاع الطاقة في إيران:

تعد إيران من بين أهم عمالقة الطاقة في العالم، وذلك لما تمتلكه من احتياطيات مؤكدة من النفط والغاز الطبيعي، حيث تمتلك طهران رابع أكبر احتياطي نفطي مؤكد وثاني أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي في العالم، كما تصنف إيران من بين أكبر عشرة منتجين للنفط الخام. هذا و تلعب الصناعة النفطية في إيران دورًا هامًا في الاقتصاد الإيراني، وهي أهم قطاع اقتصادي يوفر العملة الأجنبية لاقتصاد إيران، وتوفر إيران حاليًا نحو 5٪ من النفط المستهلك في العالم. وفي عام 2004، أنتجت إيران 5,1 ٪ من إجمالي النفط الخام في العالم (3,9 مليون برميل)، مما أدى إلى إيرادات تتراوح بين 25 و 30 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة،

وكان المصدر الرئيسي للبلاد من العملات الأجنبية. وفي عام 2006، بلغت عائدات النفط نحو 18,7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، فإن أهمية قطاع الهيدروكربون في الاقتصاد الإيراني كانت أكبر بكثير. وكانت صناعة النفط والغاز محرك النمو الاقتصادي، مما أثر بشكل مباشر على مشاريع التنمية العامة، والميزانية السنوية للحكومة، ومعظم مصادر النقد الأجنبي.

ومن جهة ثانية، تتحكم إيران في مضيق هرمز الذي يعد ممرًا رئيسيًا لصادرات النفط الخام والغاز الطبيعي المسال، من دول الخليج العربي، ومن جهة ثالثة، تعد إيران أحد الأعضاء المؤسسين لمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي نشأت في عام 1960 لكونها من أكبر الدول المصدرة كما تحتاج إيران إلى استثمارات ضخمة لكونها من أجل تطوير قطاع الطاقة لديها، الأمر الذي يوفر فرصًا هائلة من وجهة نظر كثير من شركات الطاقة العالمية.

و تخطط إيران لتحسين قدرتها الإنتاجية من النفط الخام والغاز الطبيعي من خلال تطوير طبقة النفط من خلال تطوير حقول النفط، كما تخطط الدولة لجذب مستثمرين جدد وشركات نفطية للاستثمار في قطاع التنقيب والإنتاج في البلاد.

وتعد إيران واحدة من أكبر الدول من حيث حجم احتياطيات الطاقة، وفي عام 2012، كانت إيران ثاني أكبر مصدر بين منظمة البلدان المصدرة للنفط. وفي نفس العام، كانت عائدات النفط والغاز السنوية في إيران تشكل نحو 250 مليار دولار في 2015.

وفي عام 2018 تجاوزت صادرات النفط الخام الإيرانية 1,5 مليون برميل يوميًا في مايو وهو أعلى مستوى شهري منذ 2018. وبلغت الصادرات 2,5 مليون برميل يوميًا في 2018 قبل انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي. وقد زادت إيران إنتاجها من النفط الخام إلى 2,9 مليون برميل يوميًا، وهو أعلى مستوى منذ أواخر عام 2018 .

وفيما يخص الغاز تصدر إيران كميات كبيرة إلى تركيا والعراق، ولكن لم تكن الإمدادات منتظمة بسبب النقص المحلي. يمكن لزيادة المبيعات، المؤكدة، لتركيا أن تؤدي إلى إزاحة الغاز الروسي هناك، وتوفير واردات الغاز الطبيعي المسال، والسماح بتدفق كميات أخرى من الغاز عبر تركيا إلى جنوب شرق أوروبا، الأمر الذي سيساعد في تحقيق أهداف تأمين الطاقة الأوروبية.

جدول يوضح إيرادات الموارد النفطية في إيران

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	20,2248	22,3514	18,412	21,2565	21,2353	12,2663
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات الموارد النفطية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	10,8895	14,6204	27,6646	20,0780	13,2733	18,265

المصدر: بيانات البنك الدولي.

جدول يوضح إيرادات موارد الغاز الطبيعي في إيران

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	1,86108	1,91739	2,01887	2,71871	2,97411	2,62955
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
إيرادات موارد الغاز الطبيعي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	1,9183	2,33627	5,80900	6,82201	8,49623	8,8088

المصدر: بيانات البنك الدولي.

أبرز الاتفاقيات والفعاليات:

كانت هناك عدة جولات من المفاوضات بين الكويت والمملكة العربية السعودية لبدء استخراج موارد حقل الدرة للغاز الطبيعي، الذي يتشارك فيه البلدان. ونظرًا لاستخدام جزء كبير من إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية لتوليد الكهرباء في محطات توليد الكهرباء، فقد سعت المملكة إلى زيادة حصة الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة. حيث أصبح استخراج الغاز الصخري السعودي أكثر اقتصادًا، فإن بعض المصادر تقدر أن المملكة العربية السعودية يمكن أن تزيد إنتاجها النفطي وقدرتها التصديرية بنحو 1,5 مليون برميل يوميًا، وهو تطور يمكن أن يشكل صدمة كبيرة للسوق.

• إيران رفعت المخاطر في عام 2001 من خلال نشر معدات الحفر إلى جانبها من الحقل، مما دفع الكويت إلى تقديم سلسلة من الشكاوى إلى المنظمات الدولية. على ما يبدو، في محاولة للحفاظ على علاقات حسن الجوار للمساعدة في حل المشكلة وتحديد حدود أنشطة الاستكشاف، أوقفت إيران طواعية تطوير الحقل. حذت الكويت حذوها، حيث علقت مشروعًا مشتركًا كانت قد بدأته مع المملكة العربية السعودية في عام 2000. وفي العقدين منذ عام 2001، أعدت إيران خطة لبدء استخراج موارد الطاقة من الحقل المتنازع عليه.

• في 7 يونيو 2006، اتفقت الكويت والسعودية على تطوير حقل الدرة الغازي للوصول إلى إنتاج نحو 600 مليون قدم مكعب من الغاز في غضون نحو أربع سنوات سيتم اقتسامها بالتساوي بين البلدين. ولكن شيئاً لم يحدث.

• كانت المناقشات الرسمية حول التطورات الميدانية صعبة حيث سعت كل من المملكة العربية السعودية والكويت إلى استغلال الموارد وفقًا للجداول الزمنية والاحتياجات والاستراتيجيات الخاصة بكل منهما. و ظل تطوير حقول النفط محط تركيز الحكومات مع حقول الوفرة البرية، و حقل الخفجي البحري قيد التطوير بينما لم تتم معالجة استغلال الدرة. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، و مع زيادة طلب البلدين على الغاز، تم استئناف المناقشات بين المملكة العربية السعودية والكويت حول التطوير المشترك لحقل الدرة. في عام 2013 أوقف كلا البلدين المفاوضات بسبب الاختلافات في طرق خطوط الأنابيب وتقاسم إنتاج الغاز. وتم تسليم الغاز المنتج إلى القسم الخاضع للسيطرة في السعودية في المنطقة المحايدة النيوزيلندية، وهو ما رفضته الكويت، مما يشير إلى انعدام الثقة بين البلدين. في السنوات اللاحقة، 2014–2015، أدى الاختلاف المستمر في الفلسفات التشغيلية إلى نزاعات أدت في النهاية إلى تعليق إنتاج النفط من حقول المنطقة المحايدة، وتوقفت خطط تطوير الدرة مرة أخرى .

• في أغسطس 2015 طرحت طهران مشروعين لتطوير امتداد الحقل أمام الشركات الأجنبية، وفي 2016، سعت إيران، منفردة، إلى تطوير الحقل، مما أثار مشكلة دبلوماسية بين إيران والكويت.

• في أعقاب هجمات 2019 على منشآت نفط بقيق في المملكة العربية السعودية، والتي اتهمت فيها الرياض إيران بالتدبير، وصلت التوترات بين طهران والرياض إلى ذروتها. ونفت طهران بشدة الاتهامات السعودية بالتواطؤ في الهجمات. علاوة على ذلك، لا تزال التوترات عالية بين البلدين بسبب الحرب السعودية المستمرة في اليمن. على الرغم من أن إيران نفت علنًا تورطها في الحرب، إلا أن السلطات السعودية قدمت أدلة على أن طهران زودت الحوثيين بالصواريخ الباليستية وأجزاء الطائرات بدون طيار والمزيد من الأسلحة التقليدية. لحل المشكلة، التقى قادة من طهران والرياض في بغداد خمس مرات، مع قيام الحكومة العراقية بدور الوسيط على أمل أن يؤدي انخفاض التوترات السعودية الإيرانية إلى انخفاض مستوى العنف في العراق، وهو ساحة معركة متكررة لخلافاتهما في السنوات الأخيرة.

• قامت السعودية والكويت في 24 ديسمبر 2019 بتوقيع مذكرة تفاهم تنص على العمل المشترك على تطوير واستغلال حقل الدرة. على أن يتم تقسيم إنتاج الحقل بالتساوي بين الدولتين وفق الاتفاق، حيث تحصل شركة أرامكو على حصة السعودية، فيما ستحصل الشركة الكويتية لنفط الخليج على حصة الكويت. و اتفق البلدان على استئناف الإنتاج من حقول المنطقة المحايدة، الأمر الذي كان بمثابة مؤشر على أن المحادثات الأوسع يمكن أن تستأنف في حقل الدرة. و في أواخر عام 2020، أعلن كلا البلدين أنهما سيعينان مستشارًا تقنيًا لمراجعة وتقييم خطة تطوير الحقل، وتوقعات الإنتاج، وخيارات التخزين، وتكاليف التطوير وتحديد حصة الغاز لكل دولة .

• قامت كل من الكويت والمملكة العربية السعودية بتوقيع اتفاقية تطوير الحقل في 21 مارس عام 2022 م، حيث وقعت شركة أرامكو السعودية لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج مذكرة تفاهم لتطوير حقل الدرة للغاز المشترك بين البلدين، برعاية وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، ووزير النفط الكويتي بدر الملا، مما تسبب في زيادة حدة النزاعات ما بين الكويت وإيران.

وأعلنوا أن حقل الدرة للغاز سيوفر نحو مليار قدم مكعب قياسي من الغاز غير المصاحب و84 ألف برميل من الغاز المسال يومياً مناصفة بين الشريكين، حيث يعد توقيع المذكرة إنفاذًا لمحضر تطوير حقل الدرة الموقع في شهر مارس 2022، بحيث يتم استئناف العمل على مشروع تطوير حقل الدرة مباشرة، وتسريع الأعمال وفقًا لخطة تنفيذ البرنامج والجدول الزمني المعتمد من البلدين .

وقد جاء تطوير الحقل تنفيذاً لمقتضى مذكرة التفاهم التي وقَعتها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، في الكويت في 24 ديسمبر 2019، والتي تضمنت العمل المشترك على تطوير واستغلال حقل الدرة .

هذا وتحتوي المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية على كميات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط الخام الثقيل والمتوسط، وهو ما تسعى شركات النفط والطاقة العالمية إلى استغلاله، ولكن المنطقة تشهد منذ سنوات طويلة أزمات قسمت إنتاجها النفطي، الذي توقف لمدة 5 سنوات، بسبب أزمات بيئية. وتعد المنطقة المقسومة (التي تضم ضمن ثرواتها حقل الدرة) إحدى أغنى المناطق بالنفط، إذ تبلغ مساحتها نحو 5,770 ألف كيلومتر مربع، وكان الاتفاق الأول بشأنها بين السعودية والكويت في عام 1965، وذلك بعد اكتشاف كميات ضخمة من النفط هناك للمرة الأولى.

وتعد اتفاقية المنطقة المشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت هي اتفاقية تقاسم ثروات سواء في الخفجي السعودية أو في الوفرة الكويتية بغض النظر عن كميات النفط أو الغاز، وهذا يعني أن كل ما تحتها بالمناصفة بينهما حسب الاتفاقية. وقامت وزارة الخارجية السعودية بإصدار بيان بأن ملكية الثروات الطبيعية في المنطقة المغمورة المقسومة، بما فيها حقل الدرة بكامله، هي ملكية مشتركة بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت فقط، و أن الدولتين لهما وحدهما كامل الحقوق السيادية لاستغلال الثروات في تلك المنطقة، مع تجديد الدعوات السابقة لإيران للبدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت كطرف تفاوضي واحد مقابل الجانب الإيراني، وفقاً لأحكام القانون الدولي، ومن المتوقع أن هذا المشروع المهم سيفتح فرصا واسعة لتطوير مناطق العمليات النفطية في المنطقة المحايدة.

وتعد دولة الكويت هي الأكثر احتياجًا لموارد الغاز المحلية، وبالتالي فإن تطوير الدرة يحتل مرتبة أعلى في قائمة أولوياتها من إيران أو المملكة العربية السعودية، وكلاهما لديه موارد محلية لا يزال يتعين عليه استغلالها. ومع ذلك، تشكل الدرة مصدر قلق إقليمي للمملكة العربية السعودية وإيران لأن كليهما سيسعى إلى حماية ما يعتبرانه ضمن مواردهما المشروعة.

بالنسبة للكويت، فإن المخاطر كبيرة، حيث إن تقسيم الإنتاج بنسبة 50٪ بمقدار 1,0 مليار قدم مكعب في اليوم سيوفر أكثر من 12٪ من 4,0 مليار قدم مكعب في اليوم المتوقع أن تحتاجه البلاد بحلول عام 2030. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية، فإن 0,5 مليار قدم مكعب إضافية ستضيف 3٪ فقط إلى أحجام الغاز اليومية الحالية. بالنسبة لإيران، بافتراض المشاركة والاستغلال، فإن الإضافة إلى إجمالي إنتاجها أقل من ذلك لأن أي إنتاج من إنتاج الدرة يتضاءل أمام حقل بارس العملاق. ومع ذلك، فإن البلدان الثلاثة تعاني من نقص في الغاز ولا يمكنها تلبية احتياجاتها المحلية.

ووفقًا لبيان أصدرته شركة النفط السعودية «أرامكو» في فبراير لعام 2022 أن صافي ربحها في الربع الثالث زاد بنسبة 39٪ بفضل زيادة أسعار النفط الخام والكميات المباعة، حيث تخطى التوقعات. كما أعلنت أن صافي دخل الشركة ارتفع إلى 42,4 مليار دولار في الربع المنتهي في 30 سبتمبر، من 30,4 مليار دولار قبل عام. ويزيد ذلك بقليل على متوسط صافي الربح المتوقع من 16 محللا والبالغ 41,7 مليار دولار، وأظهرت نتائج أعمال الشركة ارتفاع الإيرادات بنسبة 51 ٪ إلى 145 مليار دولار في الربع الثالث من 2022، بالمقارنة مع 95,6 مليار دولار كانت قد سجلتها خلال الفترة المماثلة قبل عام. وزادت التدفقات النقدية الحرة للشركة إلى 45 مليار دولار من 28,7 مليار دولار قبل عام.

هذا وقد صدر قرار القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في دورتها الثالثة في الرياض في 22 يناير 2013 بشأن اعتماد الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010، 2030) كإطار للعمل العربي المشترك في مجال الطاقة المتجددة، والمتضمنة أن نسبة مشاركة مصادر الطاقة المتجددة في إنتاج الطاقة الكهربائية في المنطقة العربية سوف تصل إلى 5,1 ٪ بحلول عام 2020، وفقاً لما أعلنته الدول العربية من أهداف (قرار رقم 234 لعام 2014) وقرر المجلس الوزاري العربي للكهرباء في دورته الثانية عشرة الطلب من الدول العربية وضع خططها الوطنية للطاقة المتجددة لتتوافق مع الإطار.

وختامًا، فإن الخلافات بشأن حقل الدرة تبرز التعقيدات والعقبات الكثيرة المرتبطة بموارد النفط والغاز المشتركة إقليميًا. ومن خلال ما سبق قمنا بإبراز دور قطاع الطاقة في الدول الثلاث محل النزاع، ومدى اعتماد كل منها على مصادر البترول والغاز كمصدر أساسي لتوليد الطاقة، وتحقيق النمو الاقتصادي، وسعيها نحو تنويع مصادر الطاقة، والعمل على إيجاد مزيد من الاستكشافات لزيادة مصادر الطاقة، ويتم إلقاء اللوم على العقوبات التي ساهمت في إبطاء الاستثمار والابتكار التكنولوجي و عرقلة قدرة الدول الثلاث على تسخير ثرواتها من النفط والغاز، وعلى الرغم من تحسن العلاقات بين الدول الثلاث، فإنه ينبغي اتخاذ قرار بشأن الحدود البحرية والتقسيم العادل للحصص. وقد يستفيد جميع الأطراف المعنية من التعاون في تطوير حقل الدرة، ما سيساهم في استقرار إمدادات الطاقة في المنطقة. حيث يستدعي إطلاق الإمكانات الكاملة لموارد النفط والغاز المشتركة في المنطقة تواصلاً مستمرًا، وجهودًا دبلوماسية، ورغبة صادقة في الوصول للحلول التي تعود بالفائدة على كافة الأطراف.